

۲۷۸



امروزه

بازرس
۲۲
شماره ۲

السيد محمد القاسمي دام عزه
أَبَا الْفَضْلِ لَيْسَ لَهُمْ عَزِيٌّ وَكَتَبْتُ لِي أَنْ يَمُرَّ بِكَ نَعَامُ
أَخَانُ مَقَالِ الْإِسْلَامِ سَطُونَا دَلَّ يَفِطْ لَيْسَانَا

1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20
21	21
22	22
23	23
24	24
25	25
26	26
27	27
28	28
29	29
30	30
31	31
32	32
33	33
34	34
35	35
36	36
37	37
38	38
39	39
40	40
41	41
42	42
43	43
44	44
45	45
46	46
47	47
48	48
49	49
50	50
51	51
52	52
53	53
54	54
55	55
56	56
57	57
58	58
59	59
60	60
61	61
62	62
63	63
64	64
65	65
66	66
67	67
68	68
69	69
70	70
71	71
72	72
73	73
74	74
75	75
76	76
77	77
78	78
79	79
80	80
81	81
82	82
83	83
84	84
85	85
86	86
87	87
88	88
89	89
90	90
91	91
92	92
93	93
94	94
95	95
96	96
97	97
98	98
99	99
100	100

غلی - فرست شده -
۵۴۹۵

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

0990



کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب نهاية الحريق في شرح التهذيب

مؤلف شیخ عبد القیوم بن سعد الحجازی

شماره ثبت کتاب

455.5

بازدید شد ۵۴۹۵

WAT

8f9d


شرح تقييد الوصول للشيخ عبد البني بن سعد الجزائري الحنوفى
صاحب حاوى لأقوال في معرفة الرجال اسمه رتبة التقریب (الذريعة)
للشيخ آقا بزرگ الهرايج ١٣ ص ١٩١
توفى المصنف في سنة ١٠٢١ هـ في
الذريعة عند العلامة علي حاوى
الأقوال ج ٦ ص ٢٣٧ رقم ١٣١٥

١٥
 بآزرسه
 ٢٦
 ١٠
 ١١
 السيد محمد القطيني دام عزه
 اَبَا الْفَضْلِ لَيْسَ لِي اَعْرَبِي وَكَتَبْتُ لِي اَنْ تَبْرِكَ لِعَامِ
 اخَاكَ مَقَالًا عَمَّا زِدْتَنِي سَطَوْنًا اَمْ حِفْظَ لَيْسَانِي

السيد محمد القطيني دام عزه
أبا الفضل ليس لهم عزي وتنتهي ان ميرك نعم
آخان مقلنا اذ شانه سظونا دم حفظ لينا

أَبَا الْقَمِيلِ لَيْسَ لَهُمْ قَوْمٌ عَرَفُوا
أَخَانُ مَقَالِ مَا زِدْنَاكَ سَطَوْنَا دَمَّ حِفْظِ عَيْشَانَا

يَا أَيُّهَا



هذه اربعة المستنطاه
والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور
والله اعلم
بما في الصدور

١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥

[illegible]

غلی - قمر

والله اعلم

في الاشتقاق

[illegible][illegible]

فَيُنَاقِ

[illegible]

هو من حيث الوجه من غير ان يكون الخلق من جنس واحد بل من جنس واحد
حقيقا في وجوده من افراده ومن جنس واحد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
المتشبه ذلك الوجه من جنس واحد فلا يكون متشبهه مع ان كل واحد من هذه الخصائص
تأثيرا في وجوده من افراده في جنس واحد لا يكون له تأثير في وجوده من جنس واحد
فيما هو الوجه فيكون الثاني بان اعادة الاستدراك وان احتاجت الى الاستدراك
بالقرينة في الوجود فيكون من جنس واحد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
اذ اكرر ذلك وجهه كماله يكون وجهه ما عتدوا اوله اذ هو ما عتدوا من الاختصاص
متلذذان لان اعادة الاستدراك لا يكون وجهه ما عتدوا اوله اذ هو ما عتدوا من الاختصاص
جدا اختصاصا في الجبر والوجود فيكون وجهه ما عتدوا اوله اذ هو ما عتدوا من الاختصاص
والاستدراك في الجبر والوجود فيكون وجهه ما عتدوا اوله اذ هو ما عتدوا من الاختصاص
اللام فيكون وجهه ما عتدوا اوله اذ هو ما عتدوا من الاختصاص
ولا ينفى اعادة الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
في موضع من مواد الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
منه فان افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
او التمسك بالخاصة في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد به بطريق الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
بغير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
فان افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تم وهذا من غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد بامر اخر في وجوده من افراده في الجبر والوجود

الاستدراك

الوجه

فلو

خلو من جنس واحد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تتم افعالها في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد به بطريق الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
بغير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
فان افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تم وهذا من غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد بامر اخر في وجوده من افراده في الجبر والوجود

الاعمال

فلو

ذكرنا في كتابنا في الجبر والوجود في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تتم افعالها في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد به بطريق الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
بغير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
فان افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تم وهذا من غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد بامر اخر في وجوده من افراده في الجبر والوجود

تأثيره

العملية

الشبهة

عليه

عليه اذ قد ثبتت على ذلك القبول في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تتم افعالها في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد به بطريق الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
بغير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
فان افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
تم وهذا من غير افعال الاستدراك في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد في وجوده من افراده في الجبر والوجود
الحامد بامر اخر في وجوده من افراده في الجبر والوجود

ربك

يكسر

عليه

[illegible]

عظائم

عالمنا كذا وقد كان ذلك كذا والمسألة لانه انما يعلم البعض المعنى والمعلم
المعنى والمجرب انما يختار الاول وهو ان المراد بالاحكام جميعها والمراد بالعلم
المعنى بمعناه بل يعلم عدم الانكسار للمراد بالعلم بالجميع قوة قوية منه
اي من المعلم والمعلم ان المراد بالعلم التقيد القريب اعني كون الشخص
يبحث بغيره كعلمه كمن المحدث بالاستعداد والاطلاق للعلم عنه لعل
مستفيض عنه فانه اذ قلنا للعلم علمه كمن كتاب كمن للمعلم منه الا
ان عقله بالمعنى استعمل مسألة من يرجع اليها فليس بمعنى لانه مستفيض
يرجع ذلك الى الملاك اترى يفتقر لها على ادراكات بمعنى ثبات الاحكام انما
دبر التدبير للعلم والحكمة كأنها حق ادراك واقعي يأتي بالتدبير لا بالتدبير
بعض الاحكام بعض التقيد امنة حيوية وايضاً جاء كمن بعض الاحكام التي
المقصود عليها لما لا المساع للاجهاد فيه مقدم اما الاول فلان ذلك بغرض ان
يكون للمعاني الادلة او لوجود المانع على ان تدبر الادلة مستقل عن الحكم
كاسية واما الثاني فلا يخفى كمن بعض الاحكام المذكورة لما لا المساع للاضيق
فيه بمعنى ان الاول يكون بمعنى بعض الحق فلا يدخل على عقله
العالم بعض الاحكام الشرعية في ان لها كونها تكون فيها بمعنى بالنسبة الى
ذلك المعلم ودعى المعلم على بعض كمن بعض بمعنى بعض الشرعية وان الحق
عنده هو المعتمد للمعاني عند واقع الثاني المراد بالحكم هنا اسناد امر اخر
كأن بمعنى بعض المعلم هو خطاب الله المعلق بافعال الحكمين كاسية
فلا يدبر ان الحق هو المعلم الاحكام الشرعية عن الادلة والدليل الشرعي خطاب
الله او بمعنى عامة فاما كان الحكم بمعنى خطاب الله بمعنى خطاب الله
الحاصل في خطابه وعلامة ان يدخل الحق في بعض الاصوليين والشرعي عاطف
بمعنى بعض الاحكام واما كان عن تقليد وهو بمعنى بعض الامر واما بمعنى

[illegible]

کھٹا

كفها أدلة تفصيلية جزئية للصور المحققة الفقهية فإنها ليست من الفن والملازمة
التي توافقها إجماعات الدولة وإنما ينبغي لفظ الحجج وأن بعض الظاهر لا يتفق
أصولا لكونه صلبا للحجج ثم وثقا قلنا من حيث أنها أدلة أو من حيث أنها
للكلام وتبوت الأحكام لها أحزابا عظاما من حيث هي أدلة من جهة المحققين
الموضوع لأن المسائل أو وجه تسميتها كيفية أو كيفية الاستدلال أو كيفية
استخراج الأحكام فإنها وكيفية حال المسئلة جازية في الحكم والاعتناء وبطل
في صحة مناقشة تلك الحجج وقربا بينت الحجج على أن تلك كانت الكيفية فطرت
لفقها في الأصول وبطل نظرهما في ذلك مجموع طرق الفقه ولما حقه في الفقه
وإن لم يكن ما فيها من الحجج كقوله والظاهر أن ذلك جازي في الظاهر لا وجهه في الكلام
في صحة الفقه قلت على أن يقال إن الكيفية الأولى منه هي تحت الملاحظة
لما قلنا من أن هذه هي أفراغها فإنما أحاطها على عدم الاحتجاج بولادة الإنسان
ثم إننا لا نرى الكيفية التي ذكرناها أن تكون هي طرق الفقه المشتملة على أحكامها
بحسب نفسها أساسا في الأصول وفي ذلك وكيفية الاستدلال كما تفسر المقصود
يقصد منه أن الملاحظات المراد من الأصول هو القول بوجوب أو نفي الأحكام
وكيفية استقراءها على أن أصول الفقه وإن كان أدلة لكنه تغلغلها فيها
مع الكيفية ويكون تحت الفقه من الحجج والجدد شرفه وأوان لم يكن جميع جازية
من أحكام ما وقع من كلف ولا يجوز أنه لو لم يلفظ بالأصول المقصود إلى الفقه
على ما قلنا لكانت كلفه أصول الفقه ما يستدل إليه الفقه وسبب علمه في
المناقشة المذكورة إذا الكيفيات فإنما هي فقه عليه كما قلنا على الأدلة وثقا
فمن كتبه في الإضافات إذا ذكر التبرع الخ أو أعطى أن لا يشترط
ولا ذكر أو بشر ما جازها أو اتفان في القائل فالفقه لفظ لهذا العلم لا يشتر
ينصير الفقه في الدين عليه يكون لفظ مع فقال ودسمه باعتبار كماله أي باعتبار

المشاور

وسيا تقرر المتعلق
جعل مجموع نفعي اصول الفقه على علم بالانواع التي انشأها
بالقوة على احكام شرعية موضوعها وتنتج تلك الاحكام فوعاد استخرجها
منها فقررها كقولنا انك اجمع حق وهذا الترخيص العلم بالحق والحق هو حق
القواعد اذ العلم للاستدلال لا استنباط فلهذا صدق العلم بالحق في ذلك الذي استنبط
منها الاحكام الشرعية يريد به ان تلك القواعد التي لا استنباط الاحكام
ويستنبطها اليها ضرورة ان الاحكام ليست تستنبط عنها وانما تستنبط من
كثرة اسناد الاستنباط اليها ما نفع لان الفعل قد يستند الى الالة فهو للسكن
انه فاعلم وقالوا ما به المداشاد من ذلك فبشهر على ان من انشأه المخرج
قواعد استنبطت من كونهما من الامور وهذا الترخيص هو ما يستنبط من الترخيص
الذوات وحفظ الاحكام وهذا هو القواعد الخلفيات وان وافقت مسائل الامور
فان الخيارات الشرعية وبقيت هي معرفة مما تقدمت والمصادرات اصول مسلم
بقواعد اصول يتوصل بها لتوصل الى الاستنباط الاحكام الجزئية الفقهية
من ادقها التفسيرية عند جعلها كبري كصير سبيلها الامور عند الاستدلال
على ما لا يقدر بالشكل الاول كقولنا انك واجب فراجعوا الشارع وكما هو
كل فهو واجب وعند جعلها التفسيرية كصير منفعة اليها مقدمة استنباطية
عند الاستدلال بالقياس الاستنباطي الذي يلزم منه توقف مقدمته كقولنا انك
كان الله تعالى او غير ما هو الشارع فهو واجب كقولنا ما هو الشارع فهو واجب
فما حكمه فمعرفة هو كقولنا انك واجب ودليل نفسه هو كقولنا ما هو الشارع فهو واجب
وقد علم الناس ان البيت من استنباط الامور سبيلها ومن سبيلها سهولة الحصول
وهو كقولنا انك ما هو الشارع فهو واجب كقولنا ما هو الشارع فهو واجب
كقولنا ما هو الشارع فهو واجب كقولنا ما هو الشارع فهو واجب كقولنا ما هو الشارع فهو واجب
والعلم اذ كثر في الاستدلال بمنزلة الامر المذكور في الاقران وكلفته

الشرعية

الحصول

الاستنباط

الاستنباط

الاستنباطية من جهة التصرف السهلة المحسوسة في القاعدة الاصولية هو الكبري وما هو
منه لثقلها في الملازمة الكلية فيمن يتوصل به الى الاستنباط الحكم الشرعي الترخيص
عليه التفسيرية وانما خبر بان الكيفية من اخذ ان في هذا الترخيص اذ الالة
متوقف عليها كقولنا انك اجمع حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
هو منه خبر لا بد من تفصيلها بقولنا انك اجمع حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
عليه ذلك اذا جعل في صورة الملازمة الكلية وهو علم بالحق والحق هو حق
بالعلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
ما توقف عليه من تقرر او ما يصادف من الوقف التخييري او من الترخيص في كل وجه للنظر
الامور على الخيارات التخييرية فيكون من اصول الفقه ما يستند اليه الفقه في علمه الشرعي
الشرعي الى الحق التخييري لمباحات الملازمة والاجتهاد والتخيير وغيرهما من تلك
ويكون طلائع العلم المحسوس على حث كفاية او علم اصول الفقه وبقية معلوماته
لنقله وفيه بحث اما قوله فلا تله بعد الحكم بان الالة من العلم الاصولية فلا يصلح
عليه هو الاصول ما يستند الى اصطلاح دون المعنى القوي اما انما فلا تله ما يستند اليه الفقه
وتمام اليها خبر كثر في معلومات هذا العلم واما انما فلا تله بل من تله في هذا
العلم التخييري لم يمتدح ان اصحاب الفقه لم يعملوا انما في فقههم اصطلاحا التخييري
وذلك من جهة انما في اصطلاح ذلك التخييري وسبيلها التفسيرية الى العلم والاعمال
لأن ما يكون له فقه في الثانية وفيه من الترخيص في الملازمة حكمه المعروف في نظر الشرعي
لانه ما يثبت الترخيص عليه كاستنباطية انما في علمه كافي من غير ان يمتدح
اصول الفقه من القسم الاول واجب على التخيير في توقف العلم على علم الشرعي
الشرعية الواجبة كقولنا انك اجمع حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
تلك الحق وهذا انما في علمه كافي في هذا العلم التخييري على علمه في ان وجه علم
الفقه لغيره من جهة التخيير وبقية معلوماته واما انما فلا تله لا باعتبار ان هذا الوجه

القائمة

اصول الفقه

معلوم في آخره كالفقه له ودرجته من علمه لا يصح بعد علمه العلم بالحق
معرفة الماد وكيفية صفاته اذ كثر الكتاب الشرعي والاصولية متوقف على ذلك
داعا ففقه عليه من حيث كونه اذ قد وجد الفقه ايلقته من معرفة اوضاع المقدرات
وبعد كونه من جهة ان الكتاب الشرعي اذ كثر العلم الشرعي في الملازمة تقدم
بعض العلم على بعض اما تقدم موضوعه او تقدم ما يترتب عليه علمه في الملازمة وقد
يكون في ذلك وفيه من هذا العلم ما يترتب عليه العلم بالحق والحق هو حق
دعائه انما في فقهه وفقهه المطلوبة منه معرفة الاحكام عليه فقه في علمه حصول الشرا
الاصلية انما في فقهه تلك الاحكام وحده او ما يترتب على اصول الفقه او ما يترتب عليها
اذما في علمه ما يترتب على علمه عليها وهو انما في فقهه فقه في الملازمة انما في فقهه
صدقها في علمه من الفقه بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
منه واما في فقهه فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
ذلك العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
بان الماد في الفقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
الاستنباطية من جهة انما في فقهه فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
الصورية فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
باراد الماد في الفقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
حاجة الى العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
لا يجوز وداعا العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق فلهذا صدق العلم بالحق والحق هو حق
انما في الماد في الفقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
في علمه فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة
بشهر في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة فقه في الملازمة

الشرعي

الحصول

انه لا خلاف في ان اليدوية لا يكون من السالفة دانه لو اردت الحكم اليه في المسائل الجارية
 عليه كونه من ضمن الحقيقة نظرا لكل المنقول عن الترتيب في شرح الحقائق ان المسئلة
 قد تكون ضرورية فودق العلم اما لاحتياجها اليه من قبل حقائقها عنها او لبيان
 كنهها انما هي ايقون ان علم العلم على التعليل او لبيان ان الحق الاعداد استثنى
 بان حقيقة علمه اعم من علمه فقط كما سبق ان اثبات اليه وقد تعدد العلماء
 والموضوع خريش من جهة القوة اجمالا اما الموضوع فكان ان المراد بتقوية العلم
 موضوعات المسائل جميع اليه كما ذكرنا ان المراد التقديرون بوجوهه فلا ان الحكم
 في العلم انما هي الامراض الفانية لموضوعه ولا شأن به في ما توقف على العلم
 واما المانع فلا ان الحدوث المتوفرة فيها اطراف المسائل والتدقيقية منها اطراف
 جميعها وحيث اخذنا ذلك من اصول واقعة وادانته انما هي في هذا وهو
 لغة المرشد وهو انما هي المذكور اصطلاحا له اطلاقا احدها ما يميل الاهداء
 وثانيها ما هو بانها هي وقايلها وهو المدعوله والادليل ما يفيد معرفة العلم
 الحق انما هو ادقها واعلم ان نظرا لعمومها يطلق على جميعها من غير ان يكون احدها
 مطلق الادراك التي يوجد التصور والتقدير على ما بينهما مطلق الادراك التي
 يقع التقدير اليقين والتصور للحقائق في العلم التقديرون اليقين الذي هو العلم
 من الاعتقاد الجازم انما ثبت للحقائق للواقع وقد يطلق على حق باحسب كسبي وقد
 في الترتيب انما هو ادقها واستعمال العلم مقابلته العلم وادقها من غير الاهداء
 وان على اعادة الحق اثبات هذا ويثبت ان مراد ما هو مقتضى ما من شأنه ان يثبت
 معرفة العلم على علم المانع فلا بد من عكسه اثباته ما يرد ادليل الاول
 وان مرادها ما يكون على وجه النظر والادراك انما هي علم على طر من العلم واليقين
 الى العلم لان معرفتها تفيد العلم بل وانها هي التي هي العلم بل العلم اليقيني
 والمراد بالثبوت منها الحق انما هو العلم اليقيني من غير ان يكون له علمه وبالحق

وَأَقْلَمْتُ

ما يكون وما أدرك ذلك المفيد أو لا يكون عليه ولا من جهة يخرج عن الترتيب من حيث أنظر
مجموع مقدمات الدليل النسب إلى كل واحد منها يؤخرنا عن دعوته أن كان المراد
بالمادة الإفادة على طبق الترتيب بالتسليم الذي هو عادة عرضة تحقق
أحدها عن تحقق الآخر وإن لم يتحقق العلم بالمدلول عن تحقق العلم بال
اصلاح لمنه أو لم يصدق الترتيب أنما على ما هو من استنتاج من الدلائل أن كان المراد
على ما على طبق المحسوس والتثبت فأنما أراد من كون الدليل بحيث يخلص من معرفته
العلم بالمدلول العظم أن يكون آخر الدليل دال على نفسه أو المدلول كذا أتينا على
الجواب بأن المراد أن المعرفة دخلا مفيدا أعني أن يكون كافيا واحتجاج إلى وسط
فجزأه إلى دليل النسب الدليل هناك في المقام الحيات في فصلها طول نفس الدليل
في اصطلاح أهل المعقول هو معان عن مجموع الحوادث المرتبة التي يتوحد في تقديرها
أو تصديق كذا ذلك المجموع وعدا هذا الأصول ما يجعل محكوما عليه من غير
التكلم الآل وهو لا يصرف فيقول أن الدليل على وجوده تصانح فهو العلم والمدلول وهو
الصانع وتلك ما يمكن التوصل ببعض النظرية إلى الصانع مطلوبه تدارك النظر في النظر
في نفسه ومفادته وأحواله فيتمثل المقدمات التي يجب أن تدركت إلى
المطلب المحرك والمعرف الذي من شأنه أنه أنظر في أحواله اصطلاحا والعلم
المراد بالامتنان المتخالف العام للعلم والوجوب فيقتضي مع الجملة المقدمات العلم
وعدها أمّا إذا اخذت مع الترتيب فيستحيل النظر فيها وعلى الترتيب المعقول
والاصول اعتبارها صدقها من تعدد ما فيها والوجود لربط النظر في الشيء الاصول
القول بوجوبه في الروايات منها ما صلا أنما الترتيب دعاء الحق سبحانه لا دل
والتشأن في الترتيب ومنه خوف من معرفته فيفسد أسعفا وأحواله فالحاصل أن
نظر في صفاته وأحواله ليتوصل من معرفته إلى العلم بالمطلب أي تبارك وأذبح لا
يذهب عليك أنه لا بد للدلائل من وجودها فثبت على الاصطلاح أن العلم بالمدلول

انحصور امرتة كاف وخصو حلم بالبلد فالحذر وارد بعين واما البراد ان تعرضه دخلا وخصو حلم بالبلد

فَقَالَ

[illegible]

اضطرار وجهها يمكن انقاذ النفس بدفعها الى النار فمن جازاه الله النار
 لآلحم لانها لا تعقل ولا تدرك الشرع اذ لا حكم فيها الا شرع الله كما مرهنا ان الشرع
 حكم فلا يخرج من حيث هو فانما كانت اضطرار لا بد له من هذا الحكم لا ان الشرع
 لا يضطر له من جازاه قطعا واما الاختيار فيرتفع من الله في كل ما يقبل العقل
 بحسب ما لا يضرة او يستلزمها في حق من يقبله فيجوز اوجادها فاما في الاشارة
 منهم بعد ذلك الحسن والبع القليلين فانهم في العلم الاول لا في العقل ولا في الاضطرار
 فانهم لا يخافون جلال يوم فيها بطلان قاعدة الحسنة والقبح هنا هو المعنى
 من الامور التي لا تدرك العقل في ان الاصل البشري منها قد رتب الحكمين تركها
 كالتمسك في الحواشي من القطع بعد العلم منها الا عند مجوزة تحليلها بطلان
 ومعها لا بد من ضرورة لا اله الا الله وشبهها ما لا بد من العقل حسنة كما في ضرورة
 كلامه استدل وقد اختلف فيه وكذا قال الشارح والظاهر في ذلك ثلثة الحق ولطاعة
 والوقف وانها الشارح بقوله ذهب جماعة من الامة وهو ترك العقل في الاحتكام
 الى ما لا يدرك العقل لا في العقل بل في دور الشرع ذهب عن ترك البصرة والا
 على الامة وتوقف ابو الحسن (الشرع) بحسنات العقل التي لا يدرك العقل في
 خصوصية جاز في حكم العقل بان ذلك العقل في نفسه كحكم الشارع
 الخلق الا باحتكام بعض افرادها خارج بعضه المحض وكن لا يدرك العقل
 الثاني في العقل البشري فالوقوف مع عدم عقل وهذا التفسير اوجه من غيره
 المراد بالوقف ان لا حكم فيها اصلا اذ لا حكم في العقل لا قطعا بعد الحكم
 فان قيل كيف يصح قول الحق والامة العقلية مع ان دور العقل لا حكم العقل
 فيما نحن واقع قلنا المرات العقل التي لا يدرك العقل في خصوصية
 محنة اذ حقيقة كمال الفاعل مثلا لا يمكن في حكمه خاصة تقبيل فضل حكم العقل
 فيما على الاجل لا في غير احواله عند العقل هذا على ما قاله الشارح اذ قيل

وفيه أصل لا شأن له بحقل الحكم على الجبال في الإحاطة مطلقا فاعلم أن الحكم المحسوب
 بفصل الحكم على القاعدة الزمان مثلا يتم القصر في الشهادة المحسوبة إلى أن الحكم
 المحسوب على الإطلاق العام من ذلك لم يأت إلا أن في كلام الحكم المحسوب
 الحكم القصر في ذلك ولا يخفى ما في من القصر في ذلك غير أن يكون من إيراد أن
 الحكم لا بد له من قاعدة صفة محسوبة وصيغة ويراد بها ما يتناول الأوقات والاعتداد
 فيها لا منطلق الصحة على الأوقات وادعوا الثلاث ما في شيء كان في جميعها
 قصر في شيء على جميعها فذهب وحاصل ما رأت العقل لا بد له من قاعدة حكم القواعد
 مثلا ولا داعي من حيث القاعدة على سبيل التقييد بخصوصية من علم إلا لا
 يتحقق دليل القصر مثلا أن القصر على قاعدة وبسبب دهمه تحقيق من القاعدة لا
 يحصل من علم شي من الحكم على الجبال ويراد التفضل والاحاطة التفضيل والاحاطة
 في العلم القاعدة لأن الحكم لا يخلو على ما في من ظهر كلام القضاة أن في ذلك
 اشتراك وهو اتفاق على الاشتراك في الأصل والاعتبار في كسب الجبال واعتداف
 حاشية من إعمال القاعدة إذا تضمن ذلك في الحكم على المال في تمامها العامة
 ثم نوجب حسنا من حيث تناهيا الاستقلال بحاط الغيرة والافتقار من
 ناه وهو نظر في ما بعد أدلة المصلحة أن المصلحة في القضاة التفضيل والاحاطة
 على غير الأصل التقييد على لاشك في ما لا يخفى أن الحكم وهو لا يشر القليلة
 نائية في الاستقلال وهو وقدر أن يرد به العمل في ذلك في المباحة في موقوفه
 المحاذية في أن لا يشر وقد تناهوا الاستدلال من ذلك من الأثر من واضف
 بغاية المجد واخذها كقطرة من ذلك إلى تكليف يد يد من العقل في غيرها انتهى
 ومواده بذلك أن يتناول جميعها في الأوقات جميعها أن يتناول في تداول
 المصلحة قطرة من غير ما ذكر إلى أقل في حكم العقل في غير هذا من حيث أصل
 من إيمان اشتراك الاستدلال في اعتبار المحط في جميعها من حيث إيمان في الأوقات

[illegible]



وہابیہ

والبرهان في تفسير الطائفة أصلاً إذ العشر بها الجمع بين معنيين متضادين فقط لا المحقق
 إلا ما بين شرطها الاتحاد بين اللغتين في أولها والشرط الآخر وهو
 ثم الكسوفات المتعاقبة القاسية على هذا الكلام أما ابتداءه فمؤكد لأن
 والحداد بين معية فلا يشترط الحداد بين المعينين من مذهب أصحاب القول بالخلقات
 كونه مرادفات للفقير إلا أنه في ذلك قطعاً فإنها في زمانه فبأنه القائل له وضع
 ثم لم يبق ذلك في التقابل إلا أنه إذا فرض وضع القائل الخفاء قطعاً لم يوضع القائل
 له كالأول مع ملاحظة وضعه في الآخر وهو حاصل حصول التقابل له وفقاً لما إذا
 يكون مستلزماً ولا ينفك عنه أنه لو عكس الفرض لغير موضع انعكاس حصوله وأمله
 أن الترادف خلاف الأصل في الحقيقة المتعارفين لما عرفت بل هو في كذا أو هذا
 أنه في ملاحظة ما لا يتحصيل المعرفة بما ذكره من انعكاسه بل كونه محمولاً على الغير في
 حقيقة ما لا يلاحظ الترادف إذ لولا ذلك لكانت القضية مستحالة أن يكون القائل له
 ساجداً للخالق من القائل المعلوم للآخر بقصد الخالق المستعمل على ما مراد الآخر فلا بد
 من حفظ الجمع لتبرير فهمه فترادف المتشقة بالفرق من البينات المتعارفين ومستلزماً
 إلى إثباته الأسيان ما يتوهم فيه الترادف ولعل وجهه وليس من الأحكام كما هو في
 فلهذا جازع مقصوداً والظاهر في قوله ويمكن أن يراه إذا ما عرفت أن الترادف في غير
 العلم متعريف في ذكر مرادفه كقولهم معاً أمداً الشرائع الإنسانية في غير خلاف
 لا كما في المثال في هذا عطفان لبيان أن ما لا يرد كمنه ما عرفت منه وهو لا يوافق
 له في العلم أصلاً بخلاف عطفان لما أرادنا معاً وهو ما عرفت ما عرفت ما عرفت
 عن الترادف بعينه لا في ذلك ولا في غيره أمداً آخر أصلاً بقصد دخله المحقق
 ومنه المولد والمؤكد بقصد معنونهما أمداً آخر أصلاً وليس كذلك لأن المؤكد
 بعينه نقول دالة المؤكد على ما عرفت في غير غيره بل هو في غير غيره لا
 التهود والمؤكد لا يقول الآخر بل في الخفاء أمداً آخر أصلاً بقصد دخله القائل

الدراسة

۲۷۵

المنطق

[illegible]

التقادم لها بعضها

التعريف

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

المائة والتفليم وإعادة في المسد وصلد القطع معناه لا يخجل من ان الغنى في
كل صورة غريبة والعلامة المقابلة الشرعية والعربية في اسمها القوي
معناها مطا ولا يحقد لها فادامه ورواها في حال اولها النقل
للاساكنة في الماخذ ذلك لتوقف اهل العربية داخل الشعر في الحوزة على
القبول في قوة والاستقرار في الماخذ للعلين والتوقف منهم ليعلموا
مقدرة ولم يتجاوزوا ذلك الاسم بل عاودوا كتب اللغة الخوازمية فيهم
الحفاظ على المقام على اشتراط النقل او لا يانه لو لم يكن له الحفاظ اللغة
منعولة عن اهل اللغة كحريته والافرنه بيان للامانة ما هن من
ان اختصار الماخذ في القات انما هو يجب لانها على الوضع في القات
انقر ان ان لم يضرها ولم يضرها وادانها بلان القاتى فلا تخرج
من كونها على الماخذ على انما يانه لو لم يكن له الحفاظ
بما في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
انما في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
بقوله ما في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
والا في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
البيد والبيد في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
الما في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
علاها في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
لكها في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
بله وبنه علاقة في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
من ثمة في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته
مكمن في القات يخرق العلاقة في حريته وجبته انما في العلاقة في حريته

1

بعد العلم بالجماع كان يكون اللفظ الجاهل مستحالة بعض لوازم الحقيقة المحمدية
فمنها ان يفرق بين ما هو حقيقة او ما هو عارضاً لها فيحصلها الله
بأمره ذلك الامر فلا ينفك حقيقة ذلك الشيء بوجه اخر فوجه الكلام
ما حصلنا علمه يوم الميراث لا ينافي حقيقة ما لزمه حقيقة لئولها بعد الله
والتفريق الوجود والتفصيل بخلاف اللفظ الدال حقيقة فانه بعيد معناه
وهو من حيث هو لا لانه لا يمكن ان يكون له في وقوعه في الجملة
والحقيقة هو واقع خلافاً لادراجها في الاستعمال للمادة الشاهد والحا
في الجسد والجماعان وهو من نوع في اللغة كغيره في نفسه لا في امره
انه كغيره لما خاض في الحقيقة فذهب في ان هذا اللفظ يستعمل في
هذا الموضع خلافاً كما استعمل في غيره هو في حقيقة ذلك حقيقة الجاهل
الحال فانه لا يوجد الجماعان في هذا الموضع لا في تمامه او في اقله بل في
مع أكثره ولا يجوز استعماله في غيره فان جماعاً لها فلهذا خلافاً
فذلك ان تم تأويله في عدم تحقق الجماعان الذي في نفسه فاما عدم حقيقة
فقط فلا يخفى انه استعمل في غيره في اليوم المطلق فيه فان قيل هو مع القرينة
استعمل في ذلك فكان المحقق عقيدة تجيب بان الحقيقة والجماعان من صفات
الافعال دون القرائن المعنوية فلا يكون الحقيقة صفة للشيء سلباً عن الكلام
في جملة هذه المحقق فانه في الحق لا ينفك في القرآن ايضاً لا وقع في
اللفظ خلافاً للظاهر في ويدل عليه على وقوعه فيه قوله تعالى فوجدنا فيها
جداً ما يريد ان يفرق فاقامه بالمرادة من غيره مرادة لانحصارها بالحق
فلهذا الجماعان وما يلائم في الجملة فخلقت فيه اعادة فيجده قوله تعالى واستل
القرينة مع هذا الكلام في وقوعه في جملة ما يريد ان يفرق فوجدنا فيها
او في جملة ما يريد ان يفرق فوجدنا فيها اي في جملة ما يريد ان يفرق فوجدنا فيها

[illegible]

جدا الفم

15

A 3

[illegible]

[illegible]

دالاس

[illegible][illegible]

3.

[illegible]

انصار

[illegible]

قام في الكهنة انما انت يقول الالهية
يقام هذا الحق من م

11

الحمام

قوله اذ انزلنا من السماء ماء فاجعلنا من ذلك اصنافا من كل ثمر
 فيه وان من عندنا عرشا واسنادا وعلوقا فلما انزلنا من السماء
 ماء فاجعلنا من ذلك اصنافا من كل ثمر فيه وان من عندنا عرشا
 واسنادا وعلوقا فلما انزلنا من السماء ماء فاجعلنا من ذلك
 اصنافا من كل ثمر فيه وان من عندنا عرشا واسنادا وعلوقا
 فلما انزلنا من السماء ماء فاجعلنا من ذلك اصنافا من كل ثمر
 فيه وان من عندنا عرشا واسنادا وعلوقا فلما انزلنا من
 السماء ماء فاجعلنا من ذلك اصنافا من كل ثمر فيه وان من
 عندنا عرشا واسنادا وعلوقا فلما انزلنا من السماء ماء
 فاجعلنا من ذلك اصنافا من كل ثمر فيه وان من عندنا عرشا
 واسنادا وعلوقا فلما انزلنا من السماء ماء فاجعلنا من ذلك
 اصنافا من كل ثمر فيه وان من عندنا عرشا واسنادا وعلوقا

باب الغفر

[illegible]

الزيتون

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

هذا الحق قطعا انه من اجل هذه الحقيقة فقد ان المصدق عدم القبول
 وقرعة عادلة الامانة قد بغير وجهه وبعد الحاصل وبما هذا القبول دون
 الاول فيه بوجه شواهد من الزمان قد لا يعلم ان من تحقيق المراد لا حاج
 القبول الا بالحق القبول بالحق من غير حجة فانه كما هو من ثمره هذا الحق
 فقال بان الامر لا يخرج من سلطان القبول الا بالحق من غير حجة فانه كما هو من ثمره هذا الحق
 والجلال القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 فان الامانة والجلال القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 عليه من ان يثبت فانه جبره او اجتهاده او اطلاقه من هذا الحق والله عز وجل
 علامه على القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 مواضع القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 والتجديد على الزمان من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 على واحد وعين ذلك وان كان الحق قاطع بوجه القبول من مواضع القبول
 استقامت القيام والتمتع فاعلم ان ذلك قد بغير وجه القبول من مواضع القبول
 فيما كان من الامانة من الحق القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 لقد احسن الحق من قال بان بعد القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 كبره القابلة من حيث ما علمه بان لا يجوز ان يكون واحد لا يثبت الحق من غير
 واحد لا يثبت خلافا للحقيقة كما بان بقران انما عرفت على العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 لا يثبت الا من عليه واحد امين او بالحق ولا يثبت الا من عليه واحد امين او بالحق ولا يثبت الا من عليه واحد امين او بالحق
 هو جليل الذي بان بقران انما عرفت على العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 الواجب القبول من العبد الذي قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 بان تعالى بوجه شواهد من الزمان قد لا يعلم لان عقوبة القبول والقبول من
 كما واحد منها قائم بتمام الحق لا يثبت الا من عليه واحد امين او بالحق ولا يثبت الا من عليه واحد امين او بالحق

[illegible]

نسخه
کتابخانه جامعہ الفقہاء

والله اعلم

[illegible]

21

[illegible]

1-2-

[illegible]

2.

—

۱۰۰

[illegible]

五

کلیں کا رومہ

لاشع

3

[illegible]

405

لا يمكن نفي العلم انه حكم المخلوقات اعم من الحيوان والنبات لا انتم ولا
 حكم شامل للحيات والنباتات كما ان لفظ المخلوقات عام شامل لكل ما خلق على وجه
 على العام وفيه نظر اذ لما في من غير ذلك لو كان كونه عطفيا على قوله والمخلوقات
 فهو من عطف على مستقلة على اخرى فلهذا اليه التماس المقتضى في ذلك من العطف
 على الخاص في لفظ المخلوقات على وجه عطفها على القطع عام على العطف على خاص على وجه
 اعم من المخلوقات مستقاة من حيث ما هو في ذاته تنبأ الحكم ما كما في ذلك من القول
 واضح ولهذا ذكره الشافعي في مسئلة ان عطف الخاص على العام وسبب في كلامه
 تأمل من غير التمسك بكلامه الشافعي في ذلك من الاستدلال على وجهه
 ومنها ان الخطاب في اذن من الشافعي بالصيغة العامة على الوجه في الاستدلال
 ولا يلزم التمسك بالعام الذي استدلوا به على وجهه من قولهم في الاستدلال
 من علم ان وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 وان خالف في ذلك التمسك بكلامه الشافعي في ذلك من الاستدلال على وجهه
 يعلم على وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 اعتمد على التمسك بالعام في الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 واما في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 من وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 كما في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 لفظا احتج به الشافعي في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 فلهذا الخطاب في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 له في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 الشافعي اذ التمسك بالعام في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال
 شافعي لا يبعد الاخر في وجهه من الاستدلال في وجهه من الاستدلال

كانت من عليه لا في نفس
مجانا له لم ولقد ان الام
علم وويلك
خوار

[illegible]

90

منها قول القائل

[illegible][illegible]

انفین

[illegible][illegible]

21

التقدير بقية الطلاق المتيقن بغير اختلاف السبب لتمامه لا بد من تحقق الجماع بأن القرآن كالمثل
الوحداني من غير منعه بعد ما ذكرنا من ان شرطه الايمان به كآية القتل لا تنحصر على امر واحد بل
كآية الشهادة بالاعتقاد الاستقلال بالحق والوحدة بالقياس على الشهادة بأفعالها ما دامت
المراد من القلق والمخافة في احوال تصور محل الطلاق على الحقيقة فكذلك في امر متيقن بالبرغم
من غير قول او اقرار او اقرار به بالدين من حيث لان المراد الوحدة المستبينة لغير الزمان
بعد انقضاء يقينها او امر لا خلاف في بعض السور القيد في خبرنا قضاء الوحدة في كل حالة
مستبينة ايت حتم وانها في الجواب بالبرغم وانها في امرها انما هي القيد في الشهادة بالوفاة
ولا تصور الجماع لا بالقيد في الطلاق ولا على ان الحقيقة لا تتوقف على محل الطلاق على القيد
مع اختلاف السببان بعد الجماع والبرغم في كل حالة حقيقة تقريباً على القول بالقياس وان
بعدت هذه القيد لا تنافي فيها كقولنا في الحكم الذي لو كآية القيد والجماع مع بعد
الجماع لانهم في كونهم فصل على وجه القيد بالقياس على علم من هو محل التخصيص في القرآن الذين
ذليل ومع القيد محل الطلاق على الحقيقة يتحقق سواء في القياس مع عدم الجماع بل في كل حال
منه في انقضاء الطلاق من جوانب الاختلاف حقيقة فيكون نسخها في القياس لا يصلح لذلك كما
يسمى وجواباً بقيد المطلق لا بد من تحقيق الجماع وهو جائز بعدم القياس ومنه يتحقق
النسخ من القيد بالبرغم والى ذلك ما ذكرنا من بعدد وضع الحقيقة من غير محل الطلاق على القيد
بالقياس مع تحقق الجماع من انفسهم من جوانب التخصيص بالقياس مع تحقق الجماع وقوله ان
او على المطلق على الحقيقة لان الاملايق بقية الحقيقة في الانسان بان دونها والقيد مع ذلك
مستبينة لان النسخ بما في من الحكم انما بالجماع لا بآية الحقيقة بل حقيقة ذلك من ان المطلق
لا يترك الا اذا كان له في القيد بما اذا لا بد له من العلم على انقضاء وقته نظر الذي في كونه
والا يترك من جملة ذلك لان الحكم حقيقة في الانسان بان من زمان لان الانسان في زمان
اياناً بالمطلق لا بد من ما يوجب في الحقيقة وليس المراد من ولا يعلمها الله بل عليها أيضاً

[illegible]

والان خلافة القديس عليه السلام بالوسع والوسع
 هو من دلائل ان عليا عليا السلام هو الذي
 ينفذ في ارضه من المطلق على
 ان ينفذ في ارضه من المطلق على
 ان ينفذ في ارضه من المطلق على

القياس

100

وإنما الظاهر يكون فلا كما يسمى وهو من خارج اللغة أن فيه لفظا أكد القيد فيه فانه القيد إنما
يكن في هذه الاقراءات بانما يعمل في ذلك اللفظ الضموم بالشيء ما يفيض خارجا للفظ
الشيء عليه لغة ولا يمكن أن يضاف الخارج ويقدم الشيء الفهم على التردد لا هوته المخطوطة إلا كما
التردد المصنوع من أجل الجدل الذي هو من أقسام المنزوع وهو خارجا للفظ وفيه أدلة على أن
الشيء قد دخل في التابع في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
جمله تقريباً لكنه غير متكرر في يوم القتل بالواجب في التباين لفظاً فاعلم أن الإجماعاً وإنه
للقول أصله والمنزوع بالمطابقة وذلك لأن الإجماع لا يكون في القتل أو حال استعماله
موصوفاً بالشيء كما لفظ لا شيء في الجملة وإنما لفظ لا شيء في الجملة أما ما استكفوه فمما يتروى
فإن القيد موضع ما إذا انظره في الجملة في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
الإجماعاً لفظاً لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
حققت واحدة القتل كما ذكره من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
الشيء الذي في جملة ما إذا انظره في الجملة في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
له وجه عليه ما في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
حققت واحدة القتل كما ذكره من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
وهو قول لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
في هذا القول من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
من الجملة ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
في القتل حال استعماله وقيد من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
يجوز أن يؤول إلى ما إذا دخل في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
يتناول الإجماع الموصوف بالشيء الذي في الجملة في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
فالسنة يجوز في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن
فالسنة يجوز في قوله لا شيء من غير ما ينبغي فبقيد نفسه في أدلة الكتاب بعضها أن

[illegible]

قلت

[illegible]

غير الواحد فقل انما وقع غير الواحد ولو قلت بتعدد الزوجة لانه مستعمل
بالايمان ان آخره و ذلك القيد من الاطلاق والمراعى فيه ما عرف وقت القول
بالاطلاق ان الذي قبل وقت اقراره لم يكن قد انقضى على ما مضى كان له القيد في الوقت
الكتاب الذي اطلق اقراره في الحاضر ان القيد قد انقضى مكانه في الماضي مع انما اطلاق
وهو من اقراره الحاضر الثاني هو ان الكتاب لم يقبل فيه اولا فلو كان من اقراره في
كتاب هو ان عادته ان القيد ثابت الاطلاق بالحق مقابل لما في الماضي من غير قصد
تعمد التجاوز من اولا فلو كانت كونه في الماضي اقراره من عدمه في وقت القيد وقت اقراره
عند الله وانما جاز ان اقراره في وقت القيد هو اقراره من القيد عند وقت القيد
فما فيه وقت نظر لان اقراره في وقت القيد ليس له الا نظر لما في اقراره في وقت القيد
من القيد وحاصله انما هو ان القيد ثابت الايمان في القيد حكم الفصل ثالث
اعلم انما نحن اعم من اجمالنا في الزيادة وعدد ما كان في كتاب ايماننا في وقت
اقراره في ايماننا في الايمان ايضا لكن نعلم ان القيد ليس له اقراره في وقت القيد
فيما افاد في القيد اطلاق امانا لولا ما عارضه في وقت القيد في الاقرار
على اطلاقه وانما القيد قد اذن اقراره في وقت القيد في الاقرار
فما عارضه في الاقرار في وقت القيد ان الاقرار لم يكن من كون القيد
والذين في وقت القيد في وقت القيد انما اذن اقراره في وقت القيد في الاقرار
انما عارضه في الاقرار في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار
عمره في وقت القيد في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار
الاقرار في وقت القيد في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار
يكون في وقت القيد في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار
في وقت القيد في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار
والمعنى في وقت القيد في وقت القيد في وقت القيد في الاقرار

丁

هَذَا

[illegible][illegible]

تابع

2

[illegible]

المسألة

[illegible]

کچھ

[illegible]

يا صبي الفتي

[illegible]

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

كذا القيد وبغيره تأويله على هذا القول بل زاد أن يكون كل مصيبة خرجت عن العدل لا تأويل
 من العدل بل من المصطفى وأما قوله أن كل من أكل من رصاصة لا أخسر فقدم فيها ابتداء
 المصيبة لا كالأية الأولى فذلك يفسد التأويل لا خلافه فباطل ما حملت سابقا ثم العلم
 الأمر على القول بأن فساد العلم لجميع من المصنفين يقتضي أن لا يفسد العلم بغيره كما أنما على
 تفسيره بغيره ولا يمتدح في ذلك ولا خلافه في جميع من أكل من رصاصة فساد العلم في كل العدل
 كما ذكرنا بكرة أو على كل صنف أو على ما بنا في الجملة زالت عنه وقعود بالقوة وهو الذي على
 المسببة كقضاء مصيبة العلم على غيره والمعاودة إليها كما كانت كالمصيبة لا يفسد العلم بها في
 فلا الفساد لا يستتبع بما دون القوط فلا شيء على غير ذلك ولا نقول فيما نحن إلى أيها على قوله
 مع ذلك من ضلوهما القضاء الفرع هذا بالنظر إلى ما نحن وقطوع العلم وأما التوبة بالنظر إلى
 الظاهر في الترتيب في ما يعود الشهوات والزيادات والزيادات فافظاها وانظرها في الترتيب
 في كل ذلك لا تأويل أن لا يكون له في العلم رعايته بغيره فاسد بل ليس لأحد رعايته
 بغيره العلم بغيره الأمر على عمله وبره وأنه حاد في توبته لا يتغير ذلك منه مجزئة
 من التوبة من الصحاب وتغير في التوبة في موضع كلامه في القضاء القضاء وأما التوبة
 التوبة المختص به هو العدل لا مع استواء المانع في فعله بقوله مشادة العدل وشرع في
 فيها بأشياء **الأول** أن اعتباط العدل في الزيادة في غيره من التوبة في العدل وشرع في
 على الظاهر فغيره أيضا ومجموعه من صفته قرأ المحقق في ذلك ونحن نفع هذا المصنف وطل
 بغيره ولو لم يكن لا اعتباط المانع في التوبة فيها وأما خاصة بغيره في التوبة في
 بغيره ودعوى المحقق وجوبه من الكذب مع ظهور كونه في التوبة في غيره من صفته
 هذا الكلام لا يجوز من حسن **الثاني** قال المحقق ابتداء فيها ما يجوز من صفته لا يجوز
 العدل من وادعائها قال في نظر دان كان فيه الغشيق بين الله لعل في التوبة في
 هذه الأشياء في التوبة عن الله عليه السلام ومنها الأخاب لا تخبر بمراتب العلم
 من هذا الذي بين كلامه ويدعي ما على الظاهر والأضاح في وادعائها

مکتبہ المکتبہ
مکتبہ المکتبہ
مکتبہ المکتبہ

تَعْمَلُ

[illegible][illegible]

الحق في الحق

[illegible]

زبور و سوره ایام

[illegible]

٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

فصل

فصل اول

۲۲۰

[illegible][illegible]

مجلس شورای اسلامی

فليكن هذا الحضر

11
مصر

تم اشرافاً على

[illegible][illegible]

الغلاء

کتاب

Two

[illegible]

عالمی کتاب

[illegible]

2236

عالمنا سائر اجزاءه وبتمهاتها فانه فالحاجة بظن اولادنا سببها انهم يراهم كرا
الفتنة وذلك الخلق وبطلانها وادان المعصية خاتمة دعوتها بالصلح والاسنة
بالمنع من افعالها والخلق ومن منع جسد هذه الرضعات انما يحسب بغير الحق
الذي شرع الاحكام وحققت البعض بحسب طولي قسارى ذكرها الصدوق وانه سبب
اخران احدها باعتبار افضاء النفس وثناها باعتبار انشأها بالاربع وسيد الطائفة
في التذنيب والنفوس هذا خلق الله بالانسان لا بد على العلية علم كونها في العلة
ذلك الوصف المناسب بها اعرض عن كونها كذلك في افعالها وانما لا الفصل
وكي داعي فبذلك فان تصدق من قال لا يكون عملا يصح غيره هو هذا على انما لا
تدرك بالحق وعلا على ما شاعروا الذين استعملوا احكام الله تعالى انما لا في العلة
فانه لا يكون شرع الاحكام لا بل يصالح العباد بعضهم فلا يحصل بان كون المصلحة التي
استعملها الفصل انما على شرع حكمه وايضا انما العباد مخلوقة لله تعالى
مع استماعها لاصول الشرائع منها للمصلحة فذلك كون افعالهم تابعة لمصلحة العباد
ولا يتا وذلك على ما علمت من افعالها لا يجوز ترجيع احد الطرفين عن المصلحة لغيرها
لا لمصلحة شرع الحكم العلية اصلا لا يجوز تخصيص الواقعة لمصلحة الحكم
تخصيص العلية ان يغيرها الشارح سواء شرعها فيها فذلك الذي عرفت انما العباد
واختصاص ذلك لا يستقر فان العلية تتجوز الاحكام فوجد بها ما اوردته لكونه
اصلا عرفت فذلك منها لكونها ان شرعها للمصالح لكونهم ليسوا بالمتفرقة بوجوب
عليه ان لا يترك عليه فاعلم بان ذلك انما هو فصل بين اوصافه انما ذلك ان
فذلك حكم شرعي كان هذا وصف مناسب لوجوب ما يقع عليه من تركه
على ذلك الحكم انما اصل عدمه من اوصافه افعالها العلية واستماعها لكونها العلية
فالمناسب وايضا العلية في تلك المصلحة المطلوبة يجب العمل في ترك الحكم على هذا الوصف

[illegible]

1875

الحكمة أيضا انما كانا للجامع بين الصلوات والجمع الوصف المستطاع على نظير انما كان
في الصلوات وحدها بغير الوصل المستطاع في غيرهما كما ان انما كانت الوصل قد تصل
على الاكثر في الصلوات المذكورة في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
الاجماع والابتداء وقد وقع انما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
دعاه الخلفاء فيما اذلت بالابتداء والابتداء في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
باجد الوجه المذكورة في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
المطلوب بها عند انما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
على انما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
ببليده والازمان ونحو الخلفاء في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
مروءة له وانما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
على انما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
ما كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
بالقول في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
كان في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
مع السادة في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
ولذلك في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
دعاه في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل
وحتى في بعض النسخ انما كانت الوصل قد تصل

[illegible][illegible][illegible]

اختصاص

وَأَنْ كَانَ مُتَوَكِّفًا

[illegible]

9

[illegible][illegible][illegible]

کم و زیادہ

[illegible]

على ذلك الفصل المذكور بالجملة الا اننا على ما في النص لا يلزم من ذلك ما بالحق
 خطأ هذا ان شاء الله وكذا شأن الاثر المسمى به فانهم قد فعلوا الحكم به على وجه
 ولا يسوغ لهم الاجتهاد فنعرض عن جواب نظرنا **فائدة** ١ بحول الاجتهاد المسمى به
 المصنوع عن عقائد الجوع وصدق الوقت عن تعبدات وصدق الحق عن تعبدات
 على الوجه مع صحة الوقت حتى تقوم عقائد الغناء والتمتع مع ما في قوله وانما العمل بها
 عقلا وعدم وقوعه في لامع الغش ان يقولوا انهم قد فعلوا ما فيهم ما يرون بالاجتهاد
 والعمل بالحقصحة حكم ولو اتسع استمع بالحق الاجل مدله بالانابة بالاجتهاد وصدق النظر
 فلا يكون مع المقادير على النظر بالحق والحق على الخطأ ان سلوك سبيل الحق ومع القدرة
 على سلوك سبيل الحق لا ينافي لا سيما في كون الاجتهاد عن عقائد الغناء
 الشائع فلا يلزم من ذلك ان يتأخر عن كذا في حق نظر لان قوله عن خطا ما
 خطا انه مطلق غير مقيد بحال من يكونه ما هو اذ به وقيد ان كون خطا ما
 عنه بجهل الانسان الذي هو في الحقيقة الواقع خارج كونه ما هو به باطلاع القلب
 به انه يجهل تلك الامانة **البيان الثاني** في باب الجهد والصابونية اخطا بها
 على الحكمين اذ غرا الاثر الشرعي على السامع في معرفة الحقية وانما به ذلك ما هو **اعلم**
 في معرفة الحقية او معرفة موضوعها بالثبات والقيمة وخطا الذي لا يلو عليها بالامانة
 الحقية المستندة في انتمسارها للحال الحقية فانما في ذلك خطا في الامانة والحقية
 واخرها الحقية واما الخطا الذي يقع عليه في كماله من ان السامع في ان السامع انما
 يتوكل عليه في اول من العمل بالحق والحق بالجميع الى ان يتوكل على كل من علم من علم الامانة
 والحق في ذلك كونه بالحق على ما عليها اذ ما في حق الاستدلال على الحكم في معرفة
 وهو الحق والذي يجهل به حكمه انتمسار وسعته وتوكل به على ما لا يتم والحق ودوامه
 اصله ما بعد منوع عن ان السامع في كماله من ان السامع في كماله من ان السامع في كماله
 جاز وحيث ان السامع في كماله من ان السامع في كماله من ان السامع في كماله من ان السامع في كماله

22

[illegible][illegible]

[illegible]

لماذا المصطفى

ولاد المشرع في الاعضاء هو ذلك ولا يأخذ من موضوع الخطأ والقرى قد لا يخلو
يكون الفعل بالحق أكثر ما ينفق الكتب الخطأ والقرى **تسب** أعلن ان الفرق بين
بين الحكم والقرى ان كل ما فيها خاص حكم الله ثم يلزم المكلف اعتقاد من حيث
سله عنوان القرى جبر اختصاره فان كان حكمه هذه المنفعة فلا يجوز ان حكمه
على وجوبه لا يتحقق بقاء شخصية الحكم ان شاء الخلاق والواقع ليس كذلك لا اعتبار به
معه هاهنا تمام الحكم وانما جاز ان كان فيه **الخص** الصالح المانع حاصله انما
فولم يشرع على بقاءه بغيره **تسب** كالحكم في الجوريات ومن عرفت وعندنا ان هذه
فانما ينظر من جهة الاعضاء لا من جهة العمل انما لا يخلو من الحكم من السوء وان
كان حكمه لا يخلو فلا يعتد به بل ينظر من تأمل الشاهد ولا من نفسه كما لا يخفى وان
كان الحكم من حسن الحكم لا يخلو من تحديد حيث يوجد كذا خلافه في جوان الحكم
عن التخصيص الذي يجوز العمل بشواهد يعني الحكم عن كذا بل لا خلاف ان كذا يجوز
بمع عدايته ان كان الحكم انما انما رتب الاجزاء عنه ان كان ميانا لم يشرع العمل
اليت وبالجملة هو رواية الشرح في قوله ما يشرع في رواية الحديث وانما خلافه في
القرى المعنوية الشارح يجوز عند القرى الى نفسه او طلق حيث لا يميز انما يعرف
هذا القول الملق وان كان الحكم على الخرج من المسئلة القرى الملق بقرى الا انما
عليه تصديرها وقد لا يوجبها حكمه كما لا يجوز العمل بالقرى من اهل الاعضاء انما
يقول بمحمد سوا كذا وانما **الاجتماع** الحق المرجع للعدل في ذلك
الاجتماع يشرع الشرح سوا كذا عليها ولا يلزم طاعة او لا سوا كان مصلح لبعض العاقل
للشخص الاجتهاد او الاختلاف في بعضه لعدم او للمنفعة على بعضهما واجبا **فقط**
جلب كافي الصلاح وابن حنبل فانهم اوجبوا الاجتماع عينا والبرهان والتقدير
الشرح ووجه الغاية في سائر الاجتهاد حدد غيرها مما عليه لا لا على العمل على
تلقاه في اوله نفس كقوله فيهم طاعة مستحقها في الدين فليس ردوا في اوان

[illegible][illegible]

2/10/1914

لوضع مائة اجزاء الاصل الفاضل على اقل اقسامه برقع على اصابة المصنف ويطول
خطه ورافعا على الخيط المستقيم للفقهاء الاثر بالمائة المجدد اما ان رجلا ليس له
الحكم الا بدفع من غيره وهو لا يملك فله فصل اثنان او اربعة او خمسة او ستة
في زمانه من غير دفع واما بعد الفقدان فله فصل وكذا في مقدار العاقبة على اقل اقسامه
بحر الجوع غرق ذلك الحكم الا ان القفا واما الاقرب جواز ما وجدنا الصحيح على المصنف
او غير ذلك الحكم فله فصل حكمه براسه انما يتبعه الا اذا لا يخرج نفسه الا في هذه
الامر في ما وجدنا له وللغير فصل في ذلك الحكم وهو هذا والمصنف في نفسه الا في الفصل
المستحق من اقل اقسامه ان لم يتبعه من غيره اقل اقسامه من غير دفع واما في الامر
والاعمال فانما لا يملك من المصنف ولا من غيره الا في الحكم مستحقا على المصنف
بالاستبانة والغير قد استدل على ذلك بان مقتضى ما في حكمه فصل في ذلك الحكم
المصنف بقوله من اقل اقسامه الفصل على الخطا والصلابة هو متفق على ذلك الا في
قال المصنف في وجه نظر ان ذلك الوجه في الحكم هذا بقوله الا انما في فصل في
قيام المصنف في هذا الفصل في ذلك حكمه كان الحكم المصنف غفل عن مصنف المستحق
مقتضى ^{فصل} مقتضى ان ذلك وجه نظر في ذلك الحكم وكان هذا اقل اقسامه من غير دفع
انما هو من اقسام المصنف واما ما في هذا الفصل ولا يمكن عمله في الحكم الا في
الحكم في باب ما ذكرنا من الاستدلال على ذلك في الاحتجاج ^{فصل} في ذلك الحكم
وان قلنا في ان ذلك وجه نظر في ذلك الحكم كان مقتضى الاحتجاج جواز الحكم
المصنف واما ما في هذا الفصل ولا يمكن عمله في ذلك الحكم كان مقتضى الاحتجاج
لا يوجب هذا التناقض **القول** في ذلك الحكم المصنف في ذلك الحكم كان مقتضى الاحتجاج
بقوله من اقل اقسامه الفصل على الخطا والصلابة هو متفق على ذلك الا في

[illegible][illegible]

يكون الزعم الثاني جائزاً بثبوت كماله أو أقله لعدم احتمال خروج المكنى من اصطوفه
الاخر الموقوفه اذ كان المقتضى قد علم العلم بالوفيقين بقاؤه خارجاً عن مقتضى اعتبار
الجملة العرفية لعل المراجع واجباً لا بد من التمسك باستصحاب الحائز كبريى المالك والوجوب
للعلماء له موجباً من منع الخلاف فيشك بالعلم ببقاء المكنى فيكون مقتضى العلم انك قد
فاته يعلم على يقينه كذلك بالعلم بكون مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم
بما لها من شك فيبطل مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم
حكم بما لا يخفى من لزوم قوله وعرف مقتضى الموارث وما ذكره من استحباب الجبوت
وهذه الصلة موجودة في مقتضى الاستصحاب لانه قد علم العلم ببقاء مقتضى العلم ببقاء مقتضى العلم
الترجيح بين بقاء العلم بالحققة لغيره ولا يصح له لا موقفاً لاستصحاب هذا فان
ليس يجب هذا استصحاباً بالوجه ولا على ما كان استحكاماً لاستصحاب ذلك على غير ما
الاستصحاب عند المتقدمين من امور ذلك وهو الاول وقد ذكرها المحقق في قوله
اولاً استحقاق العلم بالانوار والوفيقين في التوفيقين في الحكم انما كان
في مقتضى ان مقتضى الحكم كان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
والاى ذلك يمكن لانك ان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
وبما يدان في مقتضى الحكم بالانوار في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
فلم يكن ذلك مقتضى العلم بالانوار لان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
في المقادير العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
مدة ولا خلاف في امور ان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
عن التماثل في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
منه لم يفسد فانه ان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
اذ وجد ان مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم
الشغل في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم في مقتضى العلم

[illegible]

عجاءك عنده يعقل لنا ما قدرنا فيه ،

2 اجنبی اور دفعہ خیم من ۵۵

خلل عم عالم بدست

ابولعثم

٢ القوة والهازة وخدا قد على ذلك
بلغ مقابلة من اقد اراخه محسب

④

Handwritten signature: *W. H. H.*

